الفصل الثالث:

دور السياسة المالية في تنمية الإقتصاد الجزائري للفترة 1999- 2016

مقدمة الفصل الثالث:

في إطار النهوض بالإقتصاد الوطني شرعت السلطات العمومية للجزائر إنطلاقا من سنة 2000 في سلسلة من الاستثمارات العمومية، التي كانت تهدف إلى تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للأفراد من تعليم وصحة وغيرها من الإحتياجات الضرورية لتحسين معيشة الأفراد، وتوفير العوامل المساعدة على نمو الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها بشكل يضمن استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وخلق بديل للإقتصاد الريعي الذي يعتمد على الموارد البترولية بشكل كلي، وقد تم إطلاق هذه المشاريع على شكل مخططات تنموية متكاملة تعمل على تطوير الخدمات العمومية المقدمة في مجال الهياكل والمنشآت الأساسية ودعم الأنشطة الإنتاجية في قطاعات الصناعة والزراعة، حيث تتمثل هذه المخططات التنموية للفترة المدروسة في برنامج دعم الإنعاش والبرنامج التكميلي لدعم النمو إضافة إلى البرنامج الخماسي والنموذج الإقتصادي الجديد.

سيركز هذا الفصل على دراسة دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية للجزائر للفترة 1999- 2016 من خلال ثلاثة مباحث كما يلي: نظرة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1999- 2016، واقع السياسة المالية في الجزائر للفترة 1999- 2016، ثم آثار السياسة المالية على التنمية الاقتصادية لنفس الفترة.

المبحث الأول: نظرة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1999– 2016

انطلقت السلطة الجزائرية في الألفية الثالثة بتطبيق برامج تنموية توسعية للفترة 2001 – 2009 وقد تمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 كذلك برنامج المخطط الخماسي 2010- 2014 وأخيرا النموذج الاقتصادي الجديد.

المطلب الأول: الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

تمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية والأخرى، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت وتحسين المستوى المعيشي،.ويهدف هذا البرنامج إلى اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز، وإعادة الإعتبار للبنى التحتية وصيانتها، مستوى نضج المشاريع، توفير وسائل الانجاز ولاسيما الوطنية منها، وقد رصد لهذا البرنامج ما قيمته 525 مليار دج حوالي 7 مليار دولار، حيث تزامن مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية. من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

[1] قروي صباح ومزيان عبد الغفور وتومي سمية، **الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة: واقع ورهانات المستقبل** (ملتقى وطني: جامعة الطارف، 23-24 نوفمبر 2014، ص 9.

- اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز؛
- إعادة الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها؛
- دعم النشاطات الإنتاجية بتوفير الوسائل وقدرات الإنتاج، ولاسيما الوطنية منها؛
- التنمية المحلية والبشرية؛
- دعم التشغيل والحماية الإجتماعية؛
- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي؛
- إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات.

ومن خلال الجدول الآتي يمكن توضيح تقسيم المبلغ المعتمد لهذه الفترة على مختلف القطاعات.

الجدول رقم 3 – 1: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004

بيان البرنامج	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
دعم الإصلاحات	45	8.6
دعم مسيرة الإنتاج: فلاحة وصيد بحري	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	210.5	40.1
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر: جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2005–2006، ص 333.

يمكن القول من خلال الجدول أن الدولة أعطت أهمية كبيرة لبرنامج تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي حيث خصصت له مبلغ 201,5 مليار دج، أي ما نسبته 40,1% من المجموع المخصص لهذا البرنامج والمقدر ب 525 مليار دج. ثم برنامج التنمية المحلية وخصص له مبلغ 114 مليار دينار أي بنسبة 21,7%، ثم برنامج تطوير وتنمية الموارد البشرية وخصصت له 90,2 مليار.

ومن أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 3 – 2: أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال برنامج الانعاش الاقتصادي

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الخام (مليار دج)	4123,51	4227.11	4522,77	5252,32	6149,11
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	2464,29	2778,49	3020,66	3345,35	3683
النمو الاقتصادي %	2,2	2,1	4,1	6,8	5,2
البطالة %	29,5	27,3	25,9	23,71	17,7
التضخم %	0,33	4,22	1,41	2,58	3,56
المديونية الخارجية (مليار دولار)	25,272	22,587	22,828	23,523	22,158
رصيد الميزانية (مليار دج)	53,19 -	68,71	26,03	35,02	466,6
سعر الصرف الدينار/دولار أمريكي	75,6	77,26	79,68	77,4	82,06

المصدر: بالاعتماد على البيانات الواردة في:

- الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz؛
- شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، **فعالية السياسة المالية بالجزائر:مقاربة تحليلية وقياسية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الأول، جانفي 2010: ص 46.

يتضح من الجدول السابق أن أهم النتائج تمثلت فيما يلي:

1-ارتفاع الناتج المحلي الخام من مبلغ 4123,51 مليار د.ج سنة 2000 الى 6149,11 مليار د.ج سنة 2004، ارتفاع نسبة الانفاق العام يعبر عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة تنموية من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العامة الكبرى.

2-ارتفاع الناتج المحلي الخام خارج المحرقات من مبلغ 2464,29 مليار د.ج سنة 2000 الى مبلغ 3683 مليار د.ج سنة 2004.

3-تحقيق معدل نمو قدر ب4,08% في المتوسط خلال الفترة، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر ب 6,8%.

4-تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29,5% سنة 2000 الى 17,7% سنة 2004.

5-تسجيل التضخم لأعلى نسبة سنة 2001 قدرت ب 4,22% وادنى نسبة سنة 2000 قدرت ب 0,33%.

6-تقليص المديونية الخارجية من 25,272 مليار دولار سنة 2000 الى 22,158 مليار دولار سنة 2004.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009

تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي الجنوب والهضاب العليا بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرقات والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للموطنين فيما يتعلق بسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.[1]

الجدول رقم 3 – 3: يفصل التقسيم حسب القطاعات للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005– 2009

القطاعات	المبلغ مليار د.ج	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45
برنامج تطوير المنشآت الاساسية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203,9	4,8
برنامج تطوير التكنولوجية الجديدة والاتصالات	50	1
المجموع	**4202,7**	**100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، البنك الجزائري، بيان الحكومة عن السياسة العامة، افريل 2005.

يتضح من الجدول أنه قد تم تخصيص أكبر غلاف مالي من هذا البرنامج من أجل تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 27 مليار دولار، أي بنسبة 45%، الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار ناهيك على توفير مئات الآلاف من مناصب الشغل كطريق السيار شرق غرب الذي رصد له ما يزيد عن 11 مليار دولار. ويليه في المقام الثاني برنامج تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40,5% هذا مايؤكد حرس الحكومة إعادة التوازن الاجتماعي. وفي المقام الثالث محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة وإضافة إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب وبرنامج الهضاب العليا لكل منها غلاف مالي قدره 20 مليار دولار.

إن مثل هذا الغلاف المالي الضخم يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان الإقلاع بالاقتصاد والوصول إلى الرفاهية الاجتماعية، ويترجم بصدق سياسة دعم النمو.

ومن أهم أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو ما يلي:[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **تقرير حول تنفيذ العمل في مجال الحكومة** (الجزائر: نوفمبر 2008، ص 138.

[2] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000–2010**، مجلة الابحاث الاقتصادية والادارية، العدد 12 (ديسمبر 2012، ص 253.

– **تحديث وتوسيع الخدمات العمومية:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني.

– **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليم.

– **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع إلى الدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهمية الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

– **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الاهداف السابقة الذكر حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

المطلب الثالث: برنامج المخطط الخماسي والنموذج الإقتصادي الجديد 2010 – 2016

يندرج هذان البرنامجان في إطار مواصلة سلسلة مخططات التنمية الإقتصادية التي انطلقت ببرنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001 - 2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 – 2009، لتكمل الحكومة تطبيق مخططاتها التنموية وذلك من خلال كل من برنامج المخطط الخماسي 2010-2014 والنموذج الاقتصادي الجديد 2015-2016.

أولا: برنامج المخطط الخماسي 2010– 2014

يتطلب البرنامج الخماسي للإستثمارات العمومية والذي أعلنت عنه السلطة للفترة 2010-2014 من أجل إستكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، مثل الطرق والسكك الحديدية والسدود بمبلغ إجمالي 9700 مليار دينار وهو ما يعادل 130 مليار دولار، وكذلك إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدره 11.534 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار، حيث بلغ إجمالي تكلفة المخطط الخماسي ما قدر بـ 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو ما يعكس حرص الحكومة على تطوير الإقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الإهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى

تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنويع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضيره للإندماج بشكل كامل مع الإقتصاد العالمي.[1]

1– الأهداف الرئيسية للبرنامج الخماسي للتنمية 2010– 2014:

يهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرامج أهمها ما يلي:[2]

- الحد من البطالة عن طريق خلق ثلاثة ملايين منصب عمل؛
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد؛
- ترقية إقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للإستثمار؛
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية.

وقد أولى برنامج الإستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية، من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية، وهي: التعليم والصحة والخدمات العمومية، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الإستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى المجالات التنموية الأساسية الاخرى كالبنى التحتية والخدمات العمومية والتنمية الإقتصادية. وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3 – 4: يفصل التقسيم حسب القطاعات لبرنامج المخطط الخماسي 2010–2014

القطاع	حجم الإعتمادات مليار د.ج	النسبة %
التنمية البشرية	10,122	49,5
تطور البنية التحتية	6,448	31,5
تحسين الخدمات العمومية	1,666	8,1
التنمية الاقتصادية	1,566	7,6
الحد من البطالة	360	1,7
البحث العلمي	250	1,6
المجموع	**20,412**	**100**

المصدر: بيان اجتماع الوزراء 24 ماي 2010، www.ennaharonline.com/ar/pdf

يخصص برنامج الإستثمار العمومي ما يقارب 40%من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية لتحسين الخدمات العمومية وذلك على الخصوص:[1]

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010.

[2] محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد (2012، ص 147.

– أكثر من 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

– أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من اجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية والمطارات.

– ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الاقليم، ومايقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وقدرات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارة ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي يستفيد بها أداة الانجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج من 1500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

– أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

– تعبئ التنمية الصناعية أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

– أما تحديث مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف في سيرها في تنفيذ البرنامج الخماسي وتحقيق النمو الإقتصادي، بغية الوصول إلى الهدف المتمثل في إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

– وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2014/2010 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة، من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، واستعمال وسيلة الاعلام الالي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

وعليه فيلاحظ أن هذا البرنامج يلامس بأن هناك جهود كبيرة للحكومة من أجل النهوض بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010 – 2014 غلافا ماليا لم يسبق لأي بلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الان والمقدر بحوالي 286 مليار دولار، بهدف تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] صالحي ناجية، **أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2001–2014** (ملتقى دولي: جامعة سطيف، 11–12 مارس 2013، ص–ص 6–7.

2- الإنتقادات الموجهة للبرنامج الخماسي 2010 – 2014:

وجهت للبرنامج عدة إنتقادات، يمكن تناولها من حيث قدرة الإقتصاد الوطني على الإستيعاب ومن حيث الرقابة والشفافية كما يلي:[1]

2-1- من حيث قدرة الاستيعاب: برنامج هائل بالمقارنة مع قدرة الإنجاز الوطنية، حيث من الصعب جدا تنفيذ استثمارات عمومية بقيمة 57,2 مليار دولار سنويا، بالنظر إلى محدودية قدرات الانجاز التي تتوفر عليها الجزائر، والتي لم تتمكن من التطور خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب الإعتماد الكبير على شركات إنجاز اجنبية في مجالات البناء والأشغال العمومية والطرقات، قطاع الخدمات، قطاع الطاقة والمناجم أو في المجال الخدمي، حيث أن الإمكانيات الذاتية للإقتصاد الجزائري لا تسمح باستيعاب أكثر من 20 مليار دولار سنويا، مما أدى إلى تأخير الإنجاز وعادة ما تتكبد الخزينة العامة خسائر تفوق 10% من قيمة المشروع الأصلية نتيجة إعادة التقييم الناجم عن التأخر في تسليم المشاريع.

2-2- من حيث الرقابة والشفافية: الإشكال المطروح يكمن في نجاعة القرار بسبب تفشي الفساد والرشوة، وسوء التسيير وما سينجم عن ذلك من آثار سلبية على المجتمع وعلى الاقتصاد، وكذلك تدعيم احتياطي الصرف لقيمة الدينار واعتباره كصمام أمان للاقتصاد الوطني.

ثانيا: النموذج الاقتصادي الجديد 2015-2016

تم تبني نموذج النموذج الإقتصادي الجديد المستوحى من توصيات الثلاثية منتصف سنة 2016، وتقوم فلسفة البرنامج حسب الناطق باسم مجلس الوزراء على ضرورة تحفيز إنشاء المؤسسات من خلال مواصلة تحسين مناخ الأعمال، فتح القطاعات غير الإستراتيجية للإستثمار الخاص والعمومي، وأيضا ترقية الصادرات خارج المحروقات. هذه الفلسفة تتطلب مواصلة الإستثمار في الهياكل القاعدية، والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل: الطاقات المتجددة، الصناعة الغذائية، الخدمات، الإقتصاد الرقمي والمعرفي، صناعة المحروقات والمناجم.[2]

المبحث الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر للفترة 1999– 2016

لقد لعبت السياسة المالية دورا هاما في التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال ترشيد النفقات العامة وإحداث تنمية شاملة من خلال البرامج المسطرة للنهوض بالإقتصاد، وذلك بعدما عرفت الإيرادات العامة إرتفاعا قياسيا نظرا لارتفاع أسعار البترول، كما نتج عنه إنشاء صندوق ضبط الايرادات لتغطية عجز الميزانية العامة.

المطلب الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر للفترة 1999– 2004

عرفت هذه الفترة، وبالتحديد في أواخر سنة 1999، إرتفاع أسعار البترول وكذلك اكتسبت هذه الفترة راحة مالية، حيث تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، كما عبر عنها ارتفاع حجم

[1] نوري سميحة وسلمات عقيلة وبونعاس شيماء، **الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة: واقع ورهانات المستقبل** (ملتقى وطني: جامعة الطارف، 23-24 نوفمبر 2014)، دون ترقيم.

[2] Hocine Lamriben, ''**Nouveau Modèle de croissance économique**.'' Elwatan N 7855, 28 Juilet 2016, P.2.

الانفاق العام وذلك بداية سنة 2000 مع انطلاق ما يسمى ببرنامج الانعاش الاقتصادي والذي خصص له مبلغ 525 مليار دج.

أولا: السياسة الضريبية في الجزائر للفترة 1999–2004

ويمكن توضيح ذلك من خلال:

الجدول رقم 3 – 5: تطورات الإيرادات العامة خلال الفترة 1999–2004

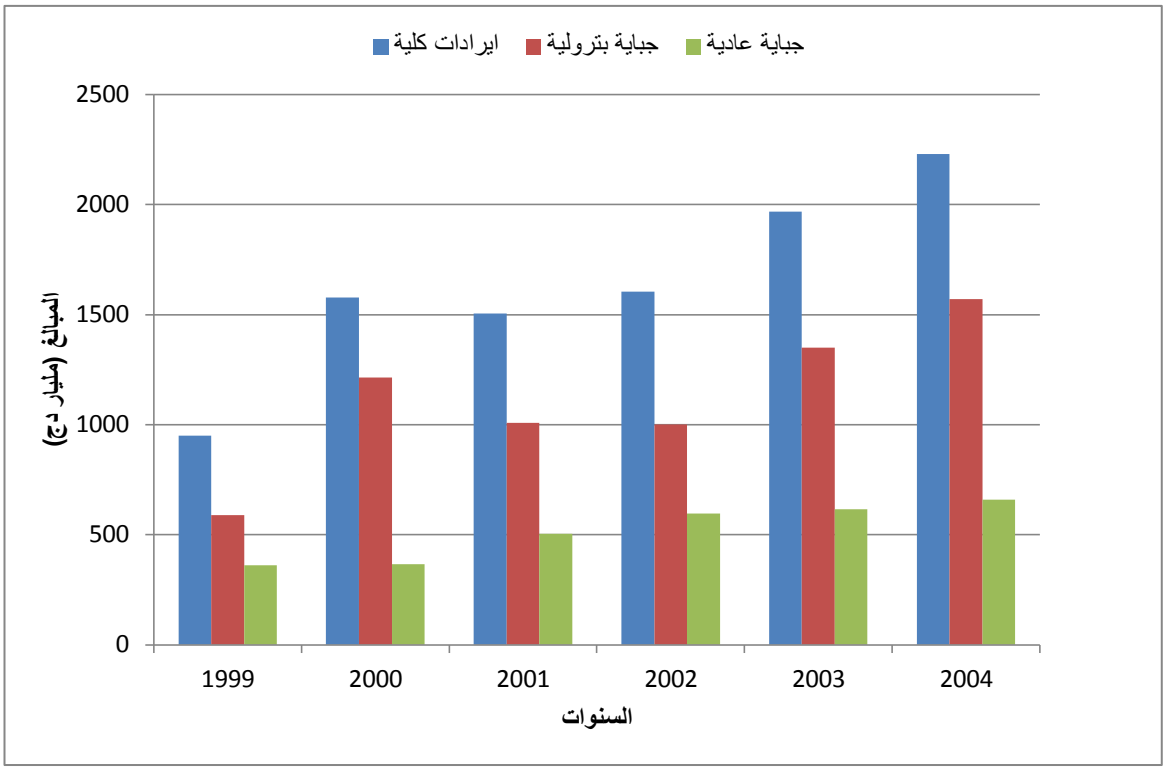
الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات كلية	جباية بترولية	جباية عادية	جباية بترولية / إيرادات كلية	جباية عادية / إيرادات كلية
1999	950.5	588.3	362.3	61.8	38.2
2000	1578.1	1213.2	364.9	76.8	23.2
2001	1505.5	1007.9	504.1	66.9	33.1
2002	1603.2	1001.4	595.3	62.4	37.6
2003	1966.6	1350.0	616.6	68.6	31.4
2004	2229.7	1570.7	659	70.4	29.6

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2003، 2008.

من خلال الجدول يتضح ان الإيرادات الكلية في ارتفاع مستمر، حيث بلغت سنة 1999 مبلغ 950.5 مليار دج وفي سنة 2004 مبلغ 2229.7 مليار دج أي بزيادة قدرها 1279.2 مليار دج طيلة برنامج الإنعاش الاقتصادي، وسجلت الجباية البترولية أعلى مبلغ لها خلال هذه الفترة سنة 2004 قدر بـ 1570.7 مليار دج بنسبة 70.4% من الإيرادات الكلية، على غرار الجباية العادية التي شهدت تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة حيث كانت تقدر بـ 362.3 مليار دج سنة 1999 بنسبة 38.2% من الايرادات الكلية لتسجل مبلغ 659 مليار دج سنة 2004 بنسبة 29.6% من الإيرادات الكية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3 – 1: تطورات الإيرادات العامة خلال الفترة 1999–2004



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3 – 5.

من خلال الشكل 3-1 يلاحظ أن الايرادات الكلية عرفت ارتفاع نسبيا في سنة 1999، وسجلت في سنة 2000 ارتفاعا ملحوظا لتتراجع تراجعا طفيفا في السنة الموالية، وترتفع من جديد في السنتين 2002 و2003 إلى أن بلغت سنة 2004 ذروتها للفترة، ويلاحظ أيضا أن الجباية البترولية تزايدت بوتيرة أكبر من الجباية العادية، وهذا راجع للإرتفاع المستمر في اسعار البترول.

ثانيا: السياسة الإنفاقية في الجزائر للفترة 1999–2004

يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 3 – 6: تطورات النفقات العامة خلال الفترة 1999–2004

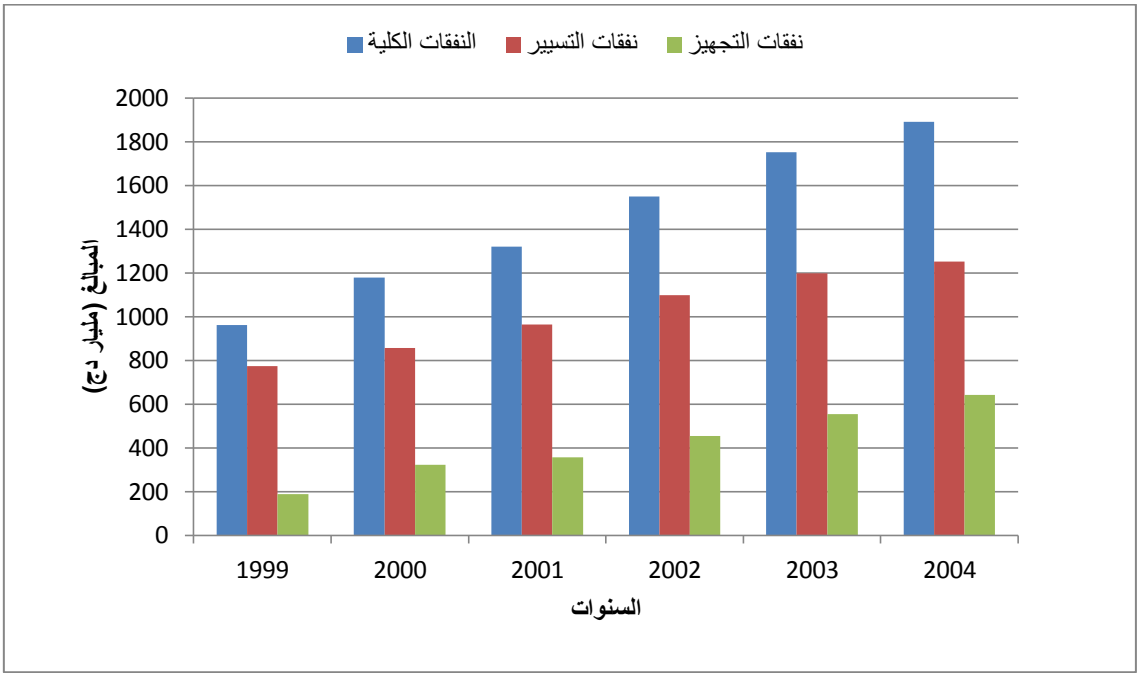
الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير / النفقات الكلية	نفقات التجهيز / النفقات الكلية
1999	961.7	774.7	187.0	80.5	19.5
2000	1178.1	856.2	321.9	72.6	27.4
2001	1321.0	963.6	357.4	72.9	27.1
2002	1550.6	1097.7	452.9	70.7	29.3
2003	1752.7	1199.0	553.7	68.4	31.6
2004	1891.8	1251.1	640.7	66.1	33.9

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2003، 2008.

من خلال الجدول 3-6 يلاحظ أن النفقات الكلية في ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة، ففي سنة 1999 سجلت مبلغ 961.7 مليار دج، وفي سنة 2002 سجلت مبلغ 1550.6 مليار دج، أما في سنة 2004 سجلت مبلغ 1891.8 مليار دج، وكذلك بالنسبة لنفقات التسيير التي سجلت سنة 1999 مبلغ 774.7 مليار دج بنسبة 80.5% من النفقات الكلية، لتسجل ارتفاعا بوتيرة أكبر خلال فترة برنامج الإنعاش الإقتصادي، لتسجل مبلغ 1251.1 مليار دج سنة 2004 بنسبة 66.1% من النفقات الكلية، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد سجلت سنة 1999 مبلغ 187 مليار دج بنسبة 19.5% من النفقات الكلية، لترتفع بوتيرة أقل من نفقات التسيير خلال هذه الفترة من البرنامج، وحققت سنة 2004 مبلغ 640.7 مليار دج بنسبة 33.9% من النفقات الكلية. والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم 3 – 2: تطورات النفقات العامة خلال الفترة 1999–2004



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3 – 6.

من خلال الشكل رقم 3 – 2 نلاحظ أن النفقات الكلية عرفت ارتفاعا مستمرا ففي سنة 1999 سجلت اقل مبلغ لها وفي سنة 2004 سجلت أعلى مبلغ لها، ونلاحظ أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة اكبر من نفقات التجهيز حيث سجلت اقل مبلغ لها سنة 1999 لتسجل سنة 2004 أعلى مبلغ لها أما نفقات التجهيز عرفت ارتفاعا مستمرا هي الأخرى ففي سنة 1999 سجلت اقل مبلغ لها وفي سنة 2004 سجلت أعلى مبلغ لها.

ثالثا: الميزانية العامة في الجزائر للفترة 1999–2004

الجدول الآتي يوضح تطور بنود الميزانية العامة للفترة 1999-2004.

الجدول رقم 3 – 7: تطورات بنود الميزانية العامة خلال الفترة 1999–2004

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
1999	950.5	961.7	- 11.2
2000	1578.1	1178.1	400
2001	1505.5	1321.0	184.5
2002	1603.2	1550.6	52.6
2003	1966.6	1752.7	213.9
2004	2229.7	1891.8	337.9

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدولين 3-5 و 3-6.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الميزانية سجلت عجزا سنة 1999 وهذا راجع لتدهور اسعار البترول اما باقي السنوات سجلت فائضا وهذا راجع لارتفاع اسعار البترول وزيادة الجباية البترولية لتحقق أعلى فائض سنة 2004 قدر بـ 337.9 مليار دج.

رابعا: صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر للفترة 1999–2004

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية فائضا قدره 400 مليار دج بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دج.[1]

وتتشكل موارد الصندوق من الفوائض الجبائية البترولية الناتجة عن الفارق بين إيرادات الجباية البترولية الفعلية والإيرادات المتوقعة لها في قانون المالية بناء على السعر المرجعي المقدر لبرميل النفط، تحاول الحكومة من خلال السعر المرجعي المتوقع اخذ الظروف الدولية ومختلف العوامل المؤثرة في السوق العالمية للنفط بعين الاعتبار، كما يتم تقدير السعر المرجعي بشكل حذر يراعي أيضا الوضعية المالية والاقتصادية، خاصة وان إنشاء صندوق ضبط الموارد جاء بالموازاة مع الانطلاق في البرامج التنموية التي تتطلب توفير موارد مالية كبيرة.[2]

ويستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته من كونه يعتبر أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة ويمكن إيضاح أهميته في النقاط التالية:[3]

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تغطية عجز الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض؛
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى صندوق ادخار.

الجدول رقم 3 – 8: موارد صندوق ضبط الايرادات للفترة 1999–2004

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
موارد الصندوق مليار د ج	-	453.2	115.8	26.5	292.9	623.5

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2003، 2008.

[1] بوفليح نبيل، **صناديق الثروة السيادية كاداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية** (المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 4، 2010)، ص 84.

[2] باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية: حالة الطريق السيار شرق غرب** (ماجستير: جامعة الجزائر، 2011/2010)، ص 123.

[3] زغيب شهرزاد وحليمي حليمة، **الاقتصاد الجزائري بين الواقع وحتمية الزوال** (الجزائر: مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، 2008)، ص 9.

يتضح من الجدول رقم 3– 8 أن موارد صندوق ضبط الايرادات في ارتفاع مستمر حيث سجلت سنة 2004 مبلغ 623.5 مليار دج.

المطلب الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر للفترة 2005–2009

عرفت هذه الفترة ايضا ارتفاع مستمرا في اسعار البترول حيث بلغ سنة 2008 سعر البرميل 99.97 دولار أمريكي، وهذا ماسمح للسياسة المالية للاستمرار في سياستها التنموية وبداية تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي سنة 2005 الذي خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج.

أولا: السياسة الضريبية في الجزائر للفترة 2005–2009

الجدول الآتي يوضح السياسة الضريبية في الجزائر.

الجدول رقم 3 – 9: تطورات الإيرادات العامة خلال الفترة 2005–2009

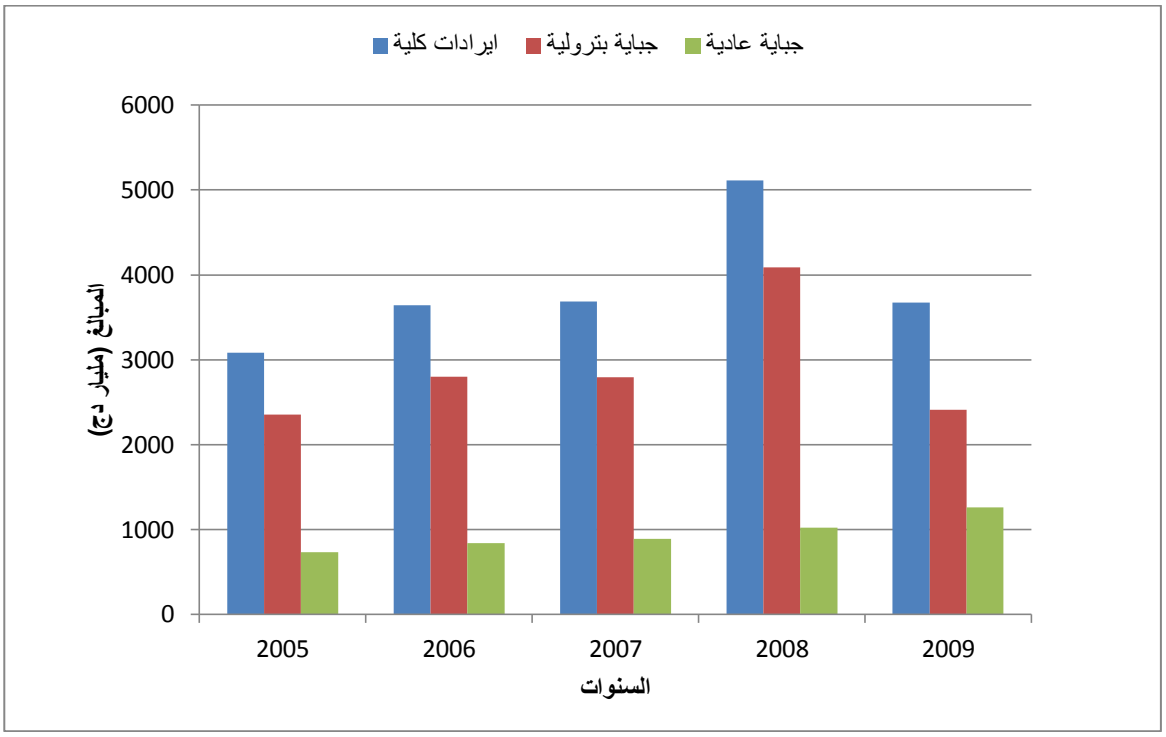
الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات كلية	جباية بترولية	جباية عادية	جباية بترولية / إيرادات كلية	جباية عادية/إيرادات كلية
2005	3082.6	2352.7	729.9	76.3	23.7
2006	3639.8	2799.0	840.8	76.8	23.2
2007	3687.8	2796.8	891	75.8	24.2
2008	5111.0	4088.6	1022.4	79.9	20.1
2009	3676.0	2412.7	1263.3	65.6	34.4

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، 2013.

من خلال الجدول رقم 3–9 يمكن ملاحظة ان الايرادات الكلية في ارتفاع مستمر حيث بلغت سنة 2005 مبلغ 3082.6 مليار دج وفي سنة 2008 بلغت مبلغ 5111.0 مليار دج لتتراجع سنة 2009 الى مبلغ 3676.0 مليار دج وسجلت الجباية البترولية اعلى قيمة لها خلال خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي سنة 2008 بمبلغ 4088.6 مليار دج بنسبة 79.9% من الايرادات الكلية، اما الجباية العادية فقد سجلت اعلى قيمة لها خلال هذه الفترة سنة 2009 بمبلغ 1263.3 مليار دج بنسبة 34.4% من الايرادات الكلية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3 – 3: تطورات الإيرادات العامة خلال الفترة 2005–2009



المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3 – 9.

يبين الشكل 3-3 أن الايرادات الكلية عرفت تذبذبا نسبيا وسجلت اعلى مبلغ لها سنة 2008، ويلاحظ ان الجباية البترولية تزايدت بوتيرة اكبر من الجباية العادية حيث سجلت اقل مبلغ لها سنة 2005، لتصل سنة 2003 أعلى مبلغ لها، أما الجباية العادية عرفت ارتفاعا مستمرا لتسجل اعلى مبلغ لها سنة 2009.

ثانيا: السياسة الإنفاقية في الجزائر للفترة 2005–2009

يمكن ملاحظة ذلك من خلال:

الجدول رقم 3 – 10: تطورات النفقات العامة خلال الفترة 2005–2009

الوحدة: مليار دج

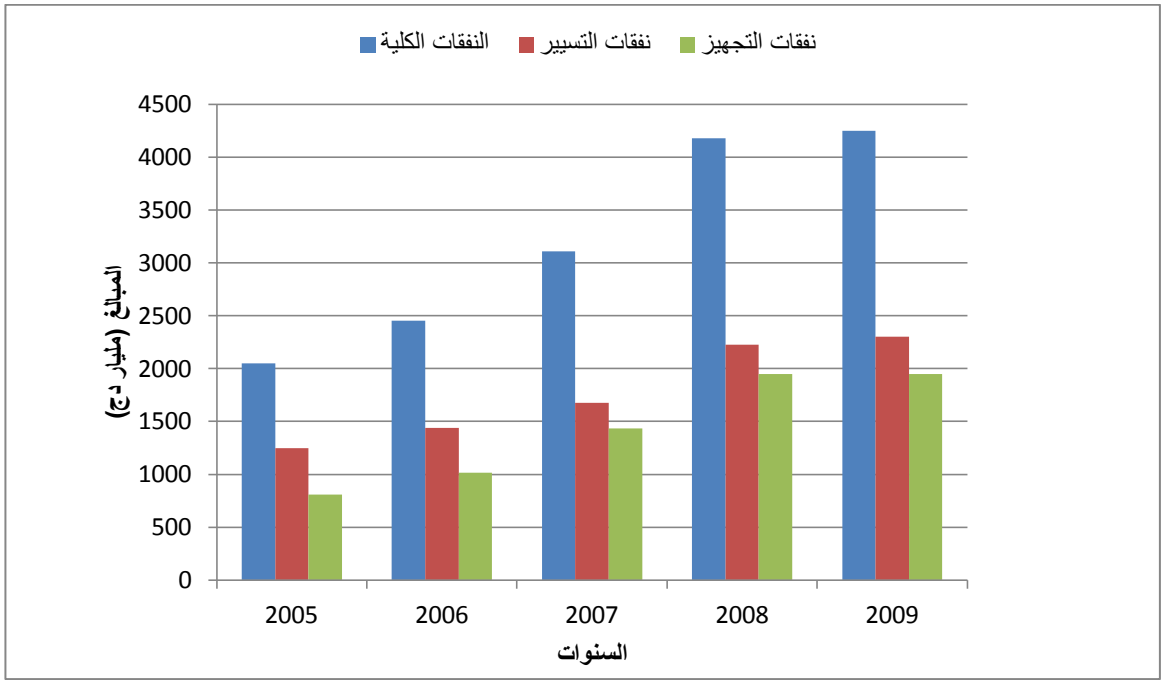
السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير / النفقات الكلية	نفقات التجهيز / النفقات الكلية
2005	2052	1245.1	806.9	60.6	39.4
2006	2453	1437.9	1015.1	58.6	41.4
2007	3108.5	1673.9	1434.6	53.8	46.2
2008	4175.7	2227.3	1948.4	53.3	46.7
2009	4246.3	2300	1946.3	54.1	45.9

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، 2013.

من خلال الجدول رقم 3–10 يمكن ملاحظة ان النفقات الكلية في ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة، ففي سنة 2005 وصلت إلى 2052 مليار دج، وفي سنة 2009 سجلت مبلغ 4246.3 مليار دج، وهي أعلى قيمة خلال هذه الفترة من البرنامج، وكذلك بالنسبة لنفقات التسيير التي سجلت سنة 2005 مبلغ 1245.1 مليار دج بنسبة 60.6% من النفقات الكلية، وفي سنة 2009 سجلت أعلى قيمة بمبلغ 2300 مليار دج بنسبة 54.1% من النفقات الكلية. أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد سجلت اقل قيمة لها سنة 2005، إذ قدرت بمبلغ 806.9 مليار دج بنسبة من النفقات الكلية وسجلت اعلى قيمة لها سنة 2008 بمبلغ 1948.4 مليار دج بنسبة 46.7% من النفقات الكلية.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3 – 4: تطورات النفقات العامة خلال الفترة 2005–2009



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3 – 10.

يوضح الشكل رقم 3 – 4 أن النفقات الكلية عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة، ففي سنة 2005 سجلت اقل مبلغ لها وفي سنة 2009 سجلت أعلى مبلغ لها، ويلاحظ أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة متقاربة نسبيا مع نفقات التجهيز، حيث سجلت اقل مبلغ لها سنة 2005 لتسجل سنة 2009 أعلى مبلغ لها أما نفقات التجهيز عرفت ارتفاعا مستمرا هي الأخرى.

ثالثا: الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2005–2009

يمكن توضيح أهم بنود الميزانية العامة فيما يلي:

الجدول رقم 3 –11: تطورات بنود الميزانية العامة خلال الفترة 2005–2009

الوحدة: مليار دج

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2005	3082.6	2052	1030.6
2006	3639.8	2453	1186.8
2007	3687.8	3108.5	579.3
2008	5111.0	4175.7	935.3
2009	3676.0	4246.3	- 570.3

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدولين 3 – 9 و 3 – 10.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الميزانية في السنوات الأربع سجلت فائضا وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول وزيادة الجباية البترولية لتحقق أعلى فائض سنة 2006 قدر بـ1186.8 مليار دج، لتسجل عجزا سنة 2009 قدر بـ 570.3 مليار دج.

رابعا: صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر للفترة 2005–2009

وقد تطورت موارد صندوق ضبط الإيرادات للفترة كما يلي:

الجدول رقم 3 –12: موارد صندوق ضبط الايرادات للفترة 2005–2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
موارد الصندوق مليار د ج	1368.8	1798	1738.8	2288.2	400.7

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، 2013.

من خلال الجدول رقم 3 –12 يمكن ملاحظة تذبذب في موارد صندوق ضبط الإيرادات ففي سنة 2008 سجل أعلى قيمة له بمبلغ 2288.2 مليار دج ليتراجع في سنة 2009 بشكل كبير إلى مبلغ 400.7 مليار دج وهي اقل قيمة له في هذه الفترة.

المطلب الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر للفترة 2010–2016

عرفت هذه الفترة تذبذبا في أسعار البترول حيث تراجع سعر البرميل لأدنى مستوياته سنة 2014، رغم هذا التذبذب إلا أن السياسة المالية استمرت في وتيرتها التوسعية ما سمح بإطلاق برنامج المخطط الخماسي سنة 2010، لتتبعه بالنموذج الاقتصادي الجديد سنة 2015.

أولا: السياسة الضريبية في الجزائر للفترة 2010–2016

يمكن الوقوف على أهم العناصر المرتبطة بالسياسة الجبائية لهذه الفترة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 3 –13: تطورات الإيرادات العامة خلال الفترة 2010–2016

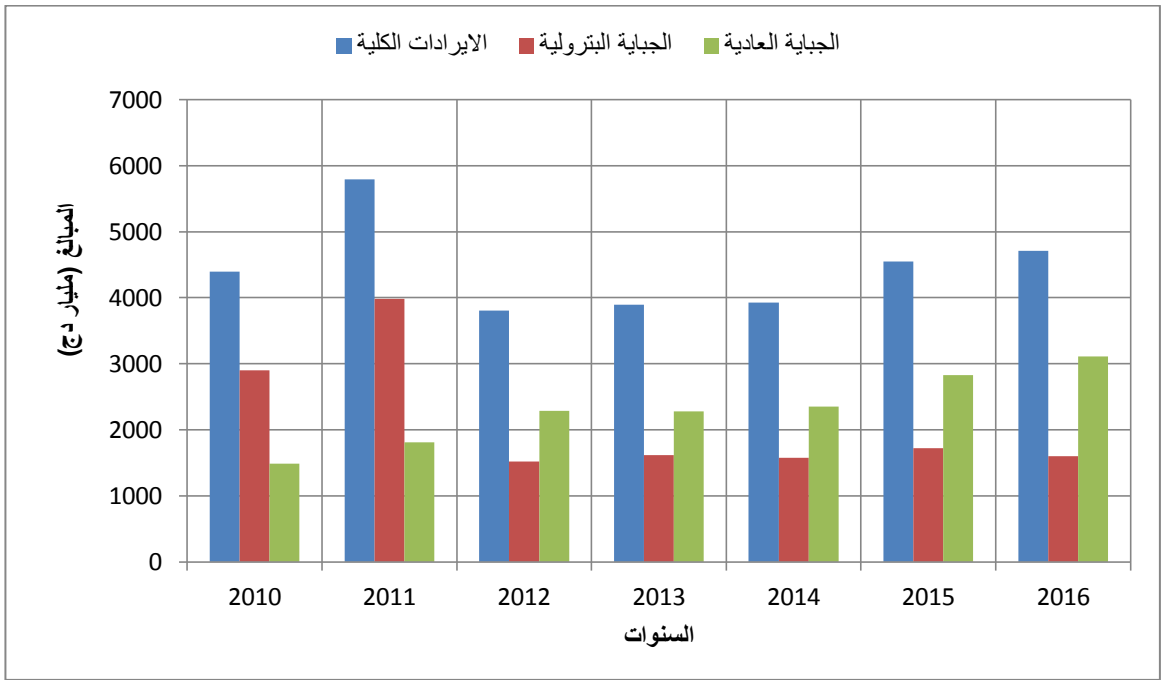
الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات كلية	جباية بترولية	جباية عادية	جباية بترولية / إيرادات كلية	جباية عادية / إيرادات كلية
2010	4392.9	2905	1487.9	66.1	33.9
2011	5790.1	3979.7	1810.4	68.7	31.3
2012	3804.0	1519.1	2284.9	39.9	60.1
2013	3895.3	1615.9	2279.4	41.4	58.6
2014	3927.7	1577.3	2350	40.1	59.9
2015	4552.5	1722.9	2829.6	37.8	62.2
2016/NOV	4712.3	1603.3	3109.0	34	66

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2013، موقع وزارة المالية.

من خلال الجدول رقم 3–13 يمكن ملاحظة ان الايرادات الكلية في تذبذب مستمر، حيث بلغت سنة 2010 مبلغ 4392.9 مليار دج، وفي سنة 2015 بلغت مبلغ 4552.5 مليار دج لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2011 بمبلغ 5790.1 مليار دج، وسجلت الجباية البترولية أعلى قيمة لها خلال فترة برنامج المخطط الخماسي والنموذج الإقتصادي الجديد سنة 2011 بمبلغ 3979.7 مليار دج بنسبة 68.7% من الإيرادات الكلية، أما بالنسبة للجباية العادية التي عرفت ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة لتسجل أعلى قيمة لها نهاية شهر نوفمبر 2016 مبلغ 3109 مليار دج. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الآتي.

الشكل رقم 3 – 5: تطورات الإيرادات العامة خلال الفترة 2010–2016



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3 -13.

من خلال الشكل 3-5 يلاحظ أن الايرادات الكلية عرفت تذبذبا نسبيا وسجلت أعلى مبلغ لها سنة 2011، أما الجباية البترولية تزايدت بوتيرة أكبر من الجباية العادية في السنتين 2010 و2011 لتسجل انخفاضا نسبيا للسنوات الموالية مقارنة بالجباية العادية، حيث سجلت الجباية البترولية اعلى مبلغ لها سنة 2011، أما الجباية العادية فقد عرفت أعلى مبلغ لها سنة 2016.

ثانيا: السياسة الانفاقية في الجزائر للفترة 2010–2016:

الجدول رقم 3 –14: تطورات النفقات العامة خلال الفترة 2010–2016

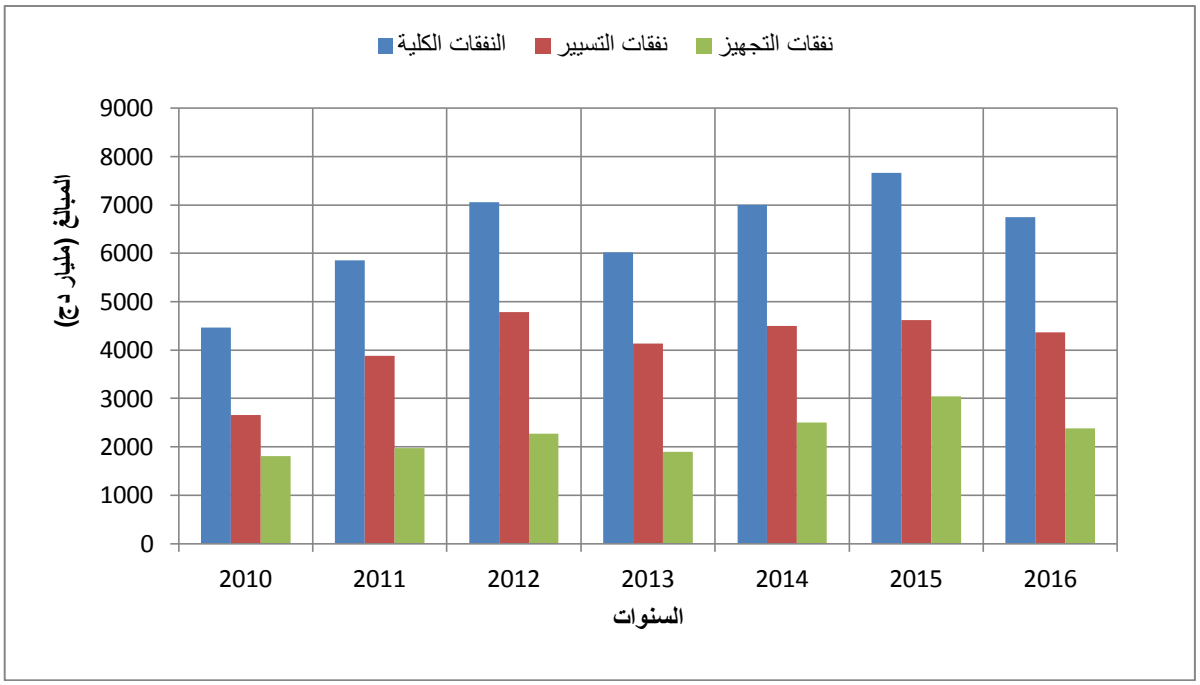
الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير / النفقات الكلية	نفقات التجهيز / النفقات الكلية
2010	4466.9	2659	1807.9	59.5	40.5
2011	5853.6	3879.2	1974.4	66.2	33.8
2012	7058.1	4782.6	2275.5	67.7	32.3
2013	6024.1	4131.5	1892.6	68.5	31.5
2014	6995.7	4494.3	2501.4	64.2	35.8
2015	7656.3	4617	3039.3	60.3	39.7
2016/NOV	6746.4	4365.5	2380.9	64.7	35.3

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2013، موقع وزارة المالية.

من خلال الجدول 3 -14 يمكن ملاحظة أن النفقات الكلية في ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة، ففي سنة 2005 سجلت مبلغ مليار دج وفي سنة 2009 عرفت مبلغ مليار دج وهي اعلى قيمة خلال هذه الفترة من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وكذلك بالنسبة لنفقات التسيير التي سجلت سنة 2005 مبلغ مليار دج بنسبة % من النفقات الكلية وفي سنة 2009 حققت اعلى قيمة بمبلغ مليار دج بنسبة 66.13 % من النفقات الكلية، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد عرفت اقل قيمة لها سنة 2005 قدرت بمبلغ مليار دج بنسبة من النفقات الكلية وسجلت اعلى قيمة لها سنة 2009 مبلغ مليار دج بنسبة 33.86 من النفقات الكلية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3 – 6: تطورات النفقات العامة خلال الفترة 2010–2016



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3 -14.

من خلال الشكل رقم 3-6 يلاحظ أن النفقات الكلية عرفت تذبذبا، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 وسنة 2015، ويلاحظ أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة أكبر مع نفقات التجهيز، حيث حققت أعلى مبلغ لها سنة 2012، أما نفقات التجهيز فقد عرفت تذبذبا هي الأخرى.

ثالثا: الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2010–2016

يمكن عرض أهم تطورات بنود الميزانية العامة في الجزائر في الجدول الآتي:

الجدول رقم 3 –15: تطورات بنود الميزانية العامة خلال الفترة 2010–2016

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2010	4392.9	4466.9	-74
2011	5790.1	5853.6	- 63.5
2012	3804.03	7058.1	- 3254.07
2013	3895.3	6092.1	- 2128.81
2014	3927.7	6995.76	- 3068.02
2015	4552.5	7656.33	- 3103.78
2016/NOV	4712.3	6746.47	- 2034.1

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ان الميزانية سجلت عجزا طيلة هذه الفترة ليقدر اكبر عجز بمبلغ 3254.07 مليار دج.

رابعا: صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر للفترة 2005–2009

الجدول رقم 3 –16:موارد صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2010–2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
موارد الصندوق مليار د ج	1318.3	2300.3	2535.3	2062.2	1810.6	550.5	غ.م

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، موقع وزارة المالية.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن موارد صندوق ضبط الإيرادات عرفت ارتفاعا مستمرا في السنوات الثلاث الأولى لتسجل سنة 2012 مبلغ 2535.3 مليار دج لتتراجع موارده في السنوات الموالية لتسجل سنة 2015 مبلغ 550.5 مليار دج.

المبحث الثالث: آثار السياسة المالية على التنمية الإقتصادية

خلال الفترة 1999–2016 عرفت الجزائر ارتفاع ملحوظ في جانب الايرادات وهذا راجع الى إرتفاع أسعار البترول، مما جعل الحكومة تضخ مبالغ كبرى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ومحاولة إحداث تنمية شاملة.

المطلب الأول: آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي

من أجل التعرف على آثار السياسة المنتهجة في الجزائر على إحداث التنمية الإقتصادية المرجوة من خلال البرامج المعتمدة. يمكن الوقوف على تأثيرها على النمو الإقتصادي من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 3 –17: تطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1999–2016

السنوات	معدل النمو الاقتصادي%	السنوات	معدل النمو الاقتصادي%	السنوات	معدل النمو الاقتصادي%
1999	3.2	2005	5.1	2011	2.9
2000	2.2	2006	2	2012	3.3
2001	2.5	2007	3	2013	2.8
2002	4.7	2008	2.4	2014	3.8
2003	6.9	2009	1.6	2015	3.9
2004	5.1	2010	3.3	2016	4.8

المصدر: بالاعتماد على البيانات الواردة في:

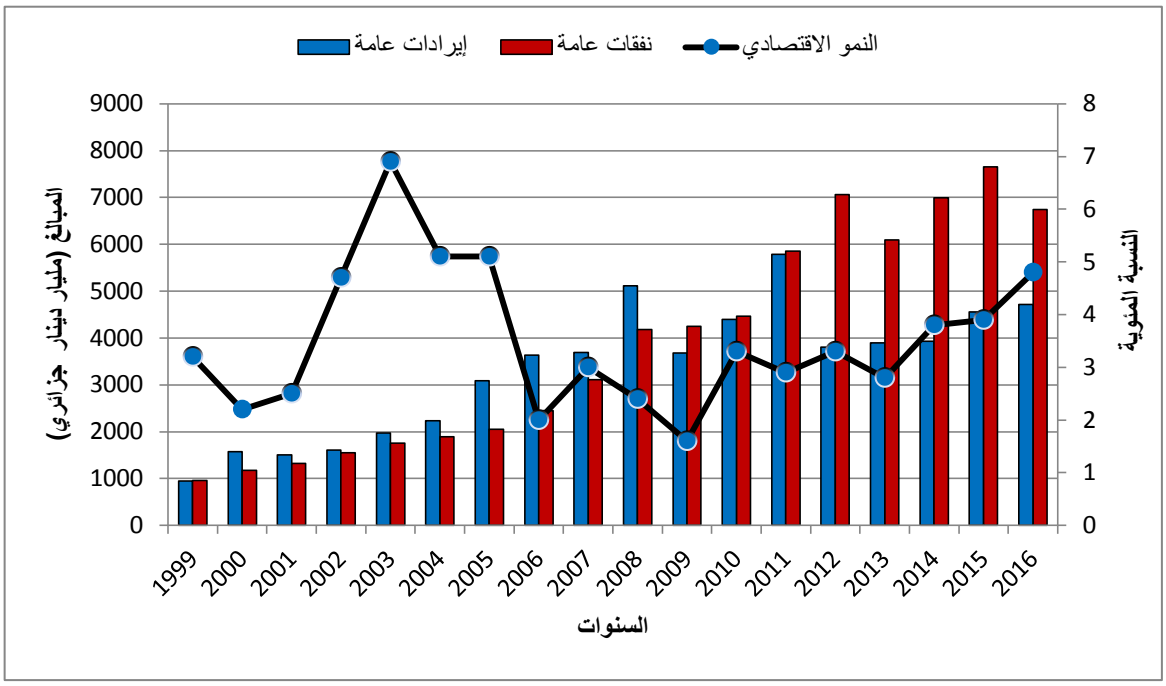
- الموقع الالكتروني ar.tradingeconomics.com/algeria
- شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، **فعالية السياسة المالية بالجزائر:مقاربة تحليلية وقياسية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الأول، جانفي 2010: ص 46.

من أجل عرض النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة 1999–2016 يمكن تقسيمها الى فترات توافق البرامج المسطرة للنهوض بالتنمية الاقتصادية كما يلي:

- فخلال الفترة 2000–2004 التي تزامنت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي يلاحظ تذبذبا في معدلات النمو الإقتصادي، حيث أن معدل النمو في سنة 2000 كان 2.2 % وفي سنة 2003 بلغ 6.9 % ليتراجع في السنة الموالية 2004 الى 5.1 % مما يتضح لنا ان معدلات النمو في هذه الفترة على العموم موجبة.
- الفترة 2005–2009 والتي توافق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، بعد تحسن معدلات النمو خلال الفترة السابقة عرف هذا الاخير تراجعا وخصوصا بعد سنة 2006 تزامنا مع تداعيات الأزمة العالمية وتأثيرها في الطلب على البترول حيث انخفضت اسعاره وبالتالي تسجيل قطاع المحروقات معدلات نمو سالبة.
- الفترة 2010–2016 والتي توافق برنامج المخطط الخماسي والنموذج الاقتصادي الجديد نلاحظ تذبذبا في معدلات النمو حيث ان معدل النمو في سنة 2010 كان 3.3 % ليتراجع في السنة الموالية 2011 الى 2.9 % حيث يعاود الارتفاع حتى يصل الى اعلى نسبة له سنة 2016 بمعدل 4.8 %.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 3–7: تطورات معدل النمو الاقتصادي الى جانب الايرادات العامة والنفقات للفترة 1999–2016



المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة.

من خلال الشكل رقم 3–7 يلاحظ ان معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، فأثناء برنامج الانعاش الاقتصادي 2000–2004 عرفت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا مستمرا حتى سنة 2003 حيث سجلت اعلى نسبة لها ثم تراجعت هذه النسبة في السنة الموالية 2004 اما بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 بقيت معدلات النمو الاقتصادي منخفضة مع وجود تذبذب، وبالنسبة لبرنامج المخطط الخماسي و النموذج الاقتصادي الجديد 2010–2016 عرفت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا بوتيرة متصاعدة لتسجل اعلى نسبة لها سنة 2016.

المطلب الثاني: آثار السياسة المالية على البطالة

يعد برنامج الحكومة بمثابة رهان من أجل استحداث 3 ملايين منصب شغل الى غاية نهاية 2016 من أجل تخفيض البطالة الى حد أدنى، وهي نتيجة اذا ما تحققت تجعل من الجزائر نموذجا إقليميا في مواجهة البطالة، من خلال المخططات التنموية المسطرة في هذا السياق، حيث باتت تتضح نتائج هذه المخططات سنة بعد أخرى. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

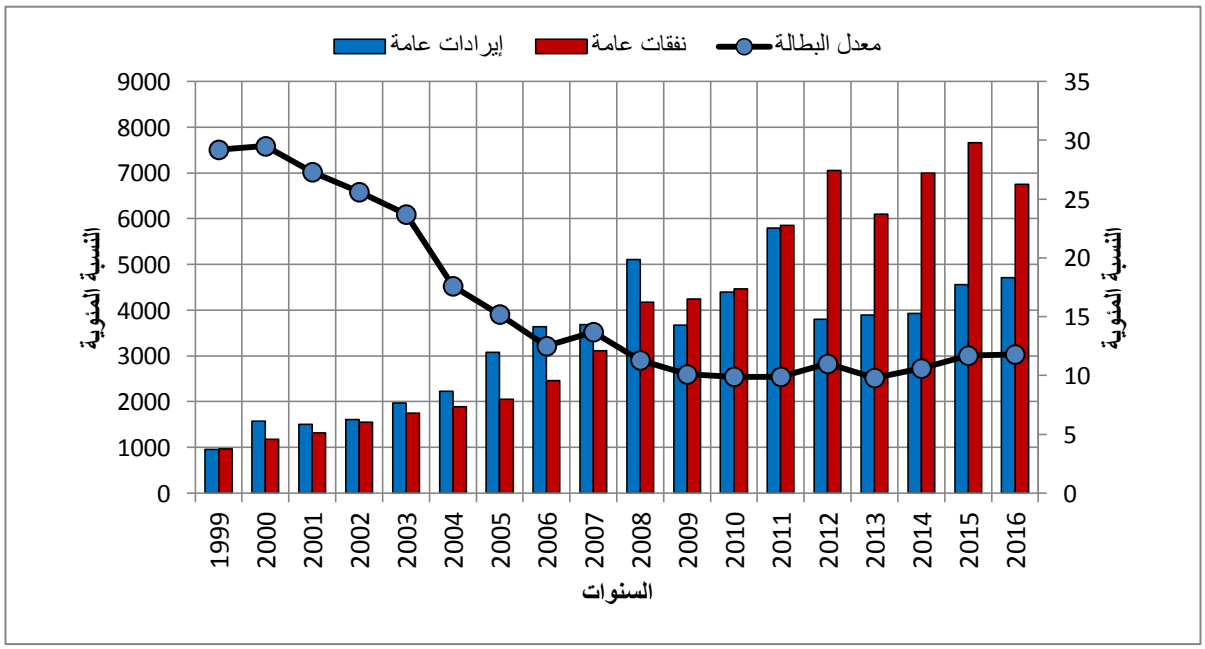
الجدول رقم 3 –18: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1999–2016

السنوات	معدل البطالة%	السنوات	معدل البطالة%	السنوات	معدل البطالة%
1999	29.2	2005	15.2	2011	9.9
2000	29.5	2006	12.5	2012	11
2001	27.3	2007	13.7	2013	9.8
2002	25.6	2008	11.3	2014	10.6
2003	23.7	2009	10.1	2015	11.7
2004	17.6	2010	9.9	2016	11.8

المصدر: ar.acualitix.com/country/dza/ar-algeria-unployment-rate.php, consulter le 05/03/2017

يبين الجدول رقم 3–18 تراجع نسب البطالة للفترة المدروسة 1999–2016، حيث يتضح من خلال المعدلات تراجعا معتبرا، إذ بلغت في سنة 1999 نسبة 29.2 %، لتسجل أقل نسبة لها في السنتين 2010 و2011 بنسبة 9.9 %، وانتقلت سنة 2016 إلى 11.8 %، وهذا ما يوضح نجاح البرامج المسطرة للتقليل من حجم البطالة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 3 – 8: تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1999–2016



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3–18.

من خلال الشكل رقم 3-8 يلاحظ أن معدلات البطالة انخفضت وذلك راجع للمشاريع التنموية من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني، فمن خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004 انخفضت معدلات البطالة، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2000، اما بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 عرفت معدلات البطالة تذبذبا حيث سجلت اعلى نسبة لها سنة 2007، وبالنسبة لبرنامج المخطط الخماسي والنموذج الاقتصادي الجديد 2010-2016 عرفت معدلات البطالة تذبذبا هي الاخرى لتسجل اعلى نبسة لها سنة 2016.

المطلب الثالث: آثار السياسة المالية على الدخل الفردي

يمكن توضيح تأثير السياسة المالية على الدخل الفردي لفترة الدراسة من خلال ما يلي.

الجدول رقم 3 –19: تطورات الدخل الفردي للفترة 1999–2016

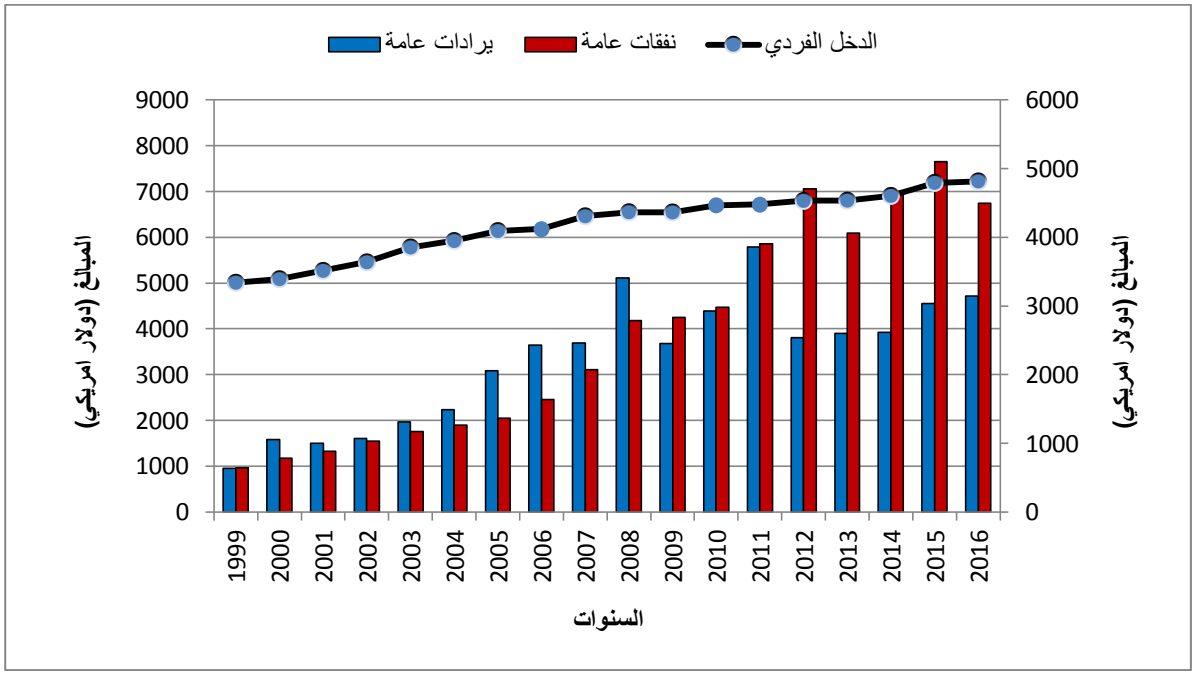
الوحدة: ألف الاسعار الثابتة للدولار الامريكي

السنوات	الدخل الفردي	السنوات	الدخل الفردي	السنوات	الدخل الفردي
1999	3340,34	2005	4092,63	2011	4477,33
2000	3391,79	2006	4119,65	2012	4531,86
2001	3513,13	2007	4307,73	2013	4535,19
2002	3637,54	2008	4366,88	2014	4604,56
2003	3853,6	2009	4363,09	2015	4794,04
2004	3947,81	2010	4467,63	2016	4816.03

المصدر: موقع البنك الدولي، data.albankaldawli.org/country/algeria, consulter le 10/03/2017

من خلال الجدول رقم 3-19 يلاحظ أن نصيب الفرد من الدخل الوطني في تزائد مستمر للفترة المدروسة، إذ كان يقدر في سنة 1999 بـ 3340.34 ألف دولار أمريكي، ليصل في سنة 2016 إلى مبلغ 4816.03 الف دولار.

الشكل رقم 3 – 9: تطورات الدخل الفردي للفترة 1999–2016



المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3-19.

من خلال الشكل رقم 3-9 يلاحظ ان الدخل الفردي شهد ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة وهذا راجع يعكس تحسن معيشة الأفراد، تزايد الموارد المالية الناتجة عن عائدات البترول.

خلاصة الفصل الثالث:

إن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر والمتمثلة في سياسة الانفاق والسياسة الضريبية خلال الفترة المدروسة هي سياسة توسعية بحتة تم فيها إنفاق ملايير الدولارات من أجل النهوض بالإقتصاد وإحداث تنمية شاملة، وتم فيها استخدام الضرائب لتعبئة الموارد المالية وتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ولتكون حافزا على التطور الاقتصادي وزيادة الانتاجية، ولكن لم تعمل هذه الاخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة وإيجاد بديل للتنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع إجتماعي أدت معظمها الى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل ما أدى الى انخفاض معدلات البطالة.